

تقييم أداء السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2010-2019

Evaluating the performance of monetary police in Algeria during the period 2010-2019

ط.د/ كوثر عطار¹، أ.د/ بوقموم محمد²*

¹مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد، جامعة 8 ماي 1945 -قائمة (الجزائر)،
attar.kawther@univ-guelma.dz

²مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد، جامعة 8 ماي 1945 -قائمة (الجزائر)،
boukemoummohamed@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/08/31 تاريخ قبول النشر: 2022/11/15 تاريخ النشر: 2022/12/31

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تقييم أداء السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2010-2019 وذلك بتسليط الضوء على تطور الكتلة النقدية في الجزائر ومقابلاتها مع وتحليلها من حيث النتائج ومدى تحقيقها للأهداف النهائية كونها تمثل أهداف السياسة الاقتصادية الكلية والتي تتوزع بين تحقيق معدل نمو اقتصادي منظم وتحقيق التشغيل الكامل إلى جانب هدف استقرار الأسعار والحفاظ على استقرار العملة خارجيا ثم مقارنتها مع مثولية شكل مربع كالدور السحري من خلال التطرق إلى آلية عملها للتأثير على المتغيرات الأربعة لمربع كالدور. حيث تم تقييم السياسة النقدية من خلال حساب متوسط كل مؤشر أو متغير من متغيرات الأربعة ثم تطبيقها على برنامج مربع نيكولا كالدور الذي بدوره يترجم حالة المتغيرات الأربعة في شكل هندسي يستطوع من خلاله وصف حالة الاقتصاد خلال الفترة المطلوبة.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، الكتلة النقدية، البنك المركزي، مربع كالدور، الاستقرار النقدي،

تصنيف JEL : E31، E52، E63.

Abstract: This study concludes the evaluation of monetary policy performance in Algeria 2010-2019 highlighting the development of money supply and its equivalences and results analyses and how far it achieved the final goals which are the general goals working on achieving a Regular economic growth rate ,a full employment along with the goal of stabilizing prices and external currency and comparing them to Caldor's perfection Monetary policy was evaluated by Nicola box Caldor which translates the status of the four variables into a geometrical format by which it can describe the state of the economy in the required period.

Keywords monetary policy; money supply; central bank; Caldor square; monetary stability.

Jel Classification Codes: E31, E52, E63.

* المؤلف المرسل: بوقموم محمد

1. مقدمة:

تعتبر السياسة النقدية ولاربيب احدى الأدوات الهامة للسياسة الاقتصادية للدولة وجزء منها من حيث تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية، والتحكم في فيها، فضلا عن دورها في تحقيق استقرار الأسعار بتخفيض معدل التضخم، وتنظيم السيولة العامة داخل الهيكل الاقتصادي، كما أنها تسهم في تخفيض معدلات البطالة وتحفيز نمو الناتج الوطني، وسببها في ذلك استخدام كافة أدوات السياسة النقدية، إذ تستطيع الدولة من خلال سلطاتها القانونية والنقدية إصدار التشريعات والقوانين التي من شأنها تحقيق الخطة الاقتصادية التي تسعى إلى تحقيق الاستقرار النقدي المطلوب للاقتصاد الوطني.

وفضلا عما تتسم به اقتصاديات الدول النامية من سمات تحول دون قيام السياسة النقدية بالدور المنوط بها في دفع معدلات التنمية الأمر الذي دفع هذه الدول بإصلاحات اقتصادية ونقدية تسمح لها بتفعيل السياسة النقدية ومن بين هذه الاقتصاديات نجد الاقتصاد الجزائري الذي لم يشهد سياسة نقدية واضحة المعالم قبل سنة 1990 بسبب تداخل الصلاحيات بين السلطتين النقدية والمالية إلى غاية صدور قانون النقد والقرض 90-10 لسنة 1990 وانطلاقا من هذا التاريخ بدأ يتضح دور السياسة النقدية في رسم أهداف السياسة الاقتصادية والتي تتوزع بين تحقيق معدل نمو اقتصادي منتظم وتحقيق التشغيل الكامل في المقام الأول، إلى جانب هدف استقرار الأسعار والحفاظ على استقرار العملة خارجيا في المقام الثاني، لكن سرعان ما تغير ترتيب هذه الأهداف مباشرة مع مطلع الألفية الثالثة بصور الأمر 03-11 المتعلق بالنقد و القرض ثم الأمر 10-04 المعدل والمتمم للأمر 03-11، واللذان بموجبهما أصبح هدف استقرار الأسعار يتصدر مقدمة أهداف السياسة الاقتصادية، وعليه فإن إدراك تلك الأهداف مجتمعة سوف يسمح للسياسة النقدية بتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية وإدراك الاستقرار الاقتصادي.

ضمن هذا السياق تندرج إشكالية الدراسة على النحو التالي:

هل استطاعت السياسة النقدية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2010-2019 تحقيق الأهداف الأربعة للسياسة الاقتصادية والوصول إلى مثلوية شكل مربع كالدور؟

❖ **فرضية الدراسة:** تعمل السياسة النقدية في الجزائر جاهدة على تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية التي تتوزع بين تحقيق معدل نمو اقتصادي منظم وتحقيق التشغيل الكامل، إلى جانب هدف استقرار الأسعار والحفاظ على استقرار العملة خارجيا.

❖ **أهمية وأهداف الدراسة:** تأتي أهمية الدراسة من أهمية السياسة النقدية كأداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية وذلك من خلال التعريف بهذه السياسة وإبراز أهم أدواتها وآلياتها في سبيل تحقيق الاستقرار النقدي ومن ثم أهداف السياسة الاقتصادية والتطرق كذلك إلى دراسة الوضع النقدي في الجزائر خلال هذه الفترة وتحليل أثرها على الأهداف الأربعة للسياسة الاقتصادية.

❖ **المنهج المتبع:** تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي من خلال عرض مختلف التعاريف والمفاهيم الخاصة بالسياسة النقدية، كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي من خلال تحليل مختلف الإحصائيات الخاصة بالسياسة النقدية في الجزائر والمتغيرات الأربعة لمربع كالدور السحري.

2. التأسيس النظري للسياسة النقدية

2.1 مفهوم السياسة النقدية

نظرا للدور الذي تلعبه النقود في الاقتصاديات المعاصرة تعددت المفاهيم للسياسة النقدية وفي ما يلي البعض منها:

- تعرف على أنها: مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي، لتحقيق أهداف اقتصادية معينة (بن قور و بيريير، 2018، صفحة 35).

- تعرف أيضا بأنها " العملية التي تهدف إلى تنظيم كمية النقود المتوفرة في الاقتصاد الوطني بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية". (خبابة، 2008، صفحة 199)

-وتشتمل السياسة النقدية على " جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر ما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية إلى التأثير في النظام النقدي (بن دعاس، 2007، صفحة28).

-وتعرف أيضا على أنها "التدخل (المباشر) المعتمد من طرف السلطة النقدية بهدف التأثير على الفعاليات الاقتصادية، عن طريق تغيير عرض النقود وتوجيه الائتمان باستخدام وسائل الرقابة على النشاط الائتماني للبنوك التجارية". (قدي، 2005، صفحة 53)

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن إعطاء مفهوم شامل للسياسة النقدية بأنها تلك القوانين والإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطة النقدية للتحكم في المعروض النقدي مستعملة الأداة/أو الأدوات النقدية المناسبة بما يتلاءم والنشاط الاقتصادي بغية الوصول إلى الاستقرار النقدي وتحقيق أهداف اقتصادية معينة.

2.2 أنواع السياسة النقدية:

يمكن للسياسة النقدية أن تأخذ اتجاهات أحدهما انكماشية والآخر توسعي أو مختلط وذلك حسب الوضع الاقتصادي السائد في البلد وهم كما يلي: (بن قدور و بيريير، 2018، صفحة 37)

1.2.2 سياسة نقدية انكماشية: يتم تطبيق سياسة نقدية انكماشية في حالة وصول الاقتصاد إلى وضع تضخمي تفوق فيه السيولة الحد المرغوب وذلك من خلال تقييد الإنفاق العام والائتمان، رفع معدل الفائدة، تقليص كمية النقود المتداولة في الاقتصاد؛

2.2.2 سياسة نقدية توسعية: وهي تمثل عكس الحالة الأولى، حيث يتم اللجوء إلى هذه الطريقة عندما يكون الاقتصاد في حالة ركود (كساد) فتقوم الدولة عن طريق البنك المركزي زيادة عرض النقود ، ورفع حجم وسائل الدفع، وتخفيض معدل الفائدة، فيرتفع حجم الاستثمار ومنه الناتج المحلي الخام والتقليص من حدة البطالة؛

3.2.2 سياسة نقدية مختلطة: تناسب هذه السياسة البلدان النامية التي تعتمد على الزراعة الموسمية وتصدير المواد الأولية، وهنا يلجأ البنك المركزي إلى زيادة حجم وسائل الدفع في مرحلة بدء الزراعة والتقليل من هذه الوسائل في مرحلة بيع المحاصيل.

3.2 أدوات السياسة النقدية:

لتحقيق أهداف السياسة النقدية تستعمل السلطة النقدية مجموعة من الأدوات منها ما هو كمي ومنها ما هو كيفي.

1.3.2 الأدوات الكمية: يستطيع البنك المركزي أن يؤثر على حجم الأرصدة النقدية لدى الجهاز المصرفي، باستخدام مجموعة من الوسائل الكمية وهي كما يلي: (محمد عبد العال، 2014، الصفحات 70-72)

- **معدل إعادة الخصم:** يعرف معدل إعادة الخصم على أنه معدل الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية، نظرية إعادة خصم ما لديها من أوراق مالية وأوراق تجارية وأذونات الحكومة ويرتبط تحديد معدل إعادة الخصم بظروف السوق النقدية، ففي حالة حدوث تضخم مثلاً يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم فترفع البنوك التجارية معدل خصمها للأوراق التجارية كما ترفع من سعر الفائدة على القروض التي تمنحها بهدف نقل عبء الزيادة في تكلفة الإقراض من البنك المركزي إلى العملاء الذين يلجئون إلى الإقراض مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار والاستهلاك أي انخفاض الطلب الكلي الفعال وهو ما يؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار ومن ثم انخفاض التضخم؛

- **عمليات السوق المفتوحة:** ويقصد بها أن يدخل البنك المركزي بائعاً أو مشترياً للأوراق المالية والتجارية بصفة عامة والأوراق الحكومية بصفة خاصة، وذلك بهدف التأثير على حجم الائتمان والعرض الكلي للنقد حسب الظروف الاقتصادية السائدة؛

- **نسبة الاحتياطي القانوني:** تعرف هذه الأداة على أنها الالتزام القانوني من جانب البنوك التجارية، بالاحتفاظ بنسبة معينة من إجمالي ودائعها في شكل رصيد دائن لدى البنك المركزي، والهدف منها هو حماية أموال المودعين والتحكم في قدرة البنوك على منح

الائتمان ويقوم البنك المركزي ففي حالة شيوع تضخم يقوم البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي القانوني حيث يؤدي ذلك إلى انخفاض قدرة البنوك على منح الودائع بسبب تراجع حجم احتياطياتها النقدية وهو ما يجعلها تشدد من منح الائتمان وترفع من فوائد منح القروض الأمر الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى تراجع الطلب على القروض وانخفاض المعروض النقدي ومن ثم انخفاض الأسعار ومستوى التضخم.

2.3.2 الأدوات الكيفية: تستخدم الأدوات الكيفية في التحكم في أنواع معينة من القروض وتنظيم الإنفاق وتمثل هذه الأدوات فيما يلي: (بلعزوز، صفحة 129)

- **الإقناع الأدبي:** هو أداة يحاول من خلالها البنك المركزي، إقناع البنوك التجارية بإتباعها لسياسة معينة دون حاجة للجوء إلى إصدار تعليمات رسمية أو استخدام أدوات الرقابة القانونية، وتتوقف فعالية ونجاعة هذه الأداة على خبرة ومكانة البنك المركزي ومدى تقبل المصارف التجارية التعامل معه وثقتها في إجراءاته؛

- **سياسة تسقيف القروض:** وهو إجراء تنظيمي الهد منه الحد من قدرة البنوك على منح الائتمان حيث يقوم بموجبه البنك المركزي بتقدير الحد الأعلى لمبالغ القروض التي يمكن للبنوك التجارية منحها لعملائها ولا يجب أن تتجاوز ذلك الحد وفي حالة تجاوزها له تطبق عليها عقوبات؛

- **السياسة الانتقائية للقروض:** الهدف من إتباع البنك المركزي لهذه السياسة هو تشجيع القطاعات الحيوية التي يرى أنها أكثر نفعاً للاقتصاد حيث يقوم البنك المركزي بموجب هذه السياسة بتوجيه القروض إلى هذه القطاعات من خلال جعل قراراته كفيلة بإعطاء كل التسهيلات في منح القروض إلى هذه القطاعات؛

- **الحد الأقصى لسعر الفائدة:** يلجأ البنك المركزي إلى استخدام هذه الأداة بهدف الحد من مقدرة البنوك التجارية على منح الائتمان ومن ثم التحكم في حجم السيولة في الاقتصاد، فالبنوك التجارية تتنافس فيما بينها من خلال منح فوائد مرتفعة على الودائع الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الودائع لديها وبالتالي زيادة قدرتها على منح الائتمان، ولذلك يتدخل البنك

المركزي ويضع حد أعلى لأسعار الفائدة لا يمكن للبنوك تجاوزه وهذا الحد يحدده البنك المركزي حسب الظروف الاقتصادية فيخفضه في حالة التضخم ويرفعه في حالة الكساد.

4.2. أهداف السياسة النقدية ومربع كالدور السحري:

يمكن اعتبار أي سياسة اقتصادية فعالة إذا استطاعت تحقيق الأربعة أهداف المشار إليها فيما يصطلح عليه "بمربع كالدور"، وهي الأهداف الأساسية الأربعة لأية سياسة اقتصادية قام بتصميمها الاقتصادي نيكولاس كالدور سنة 1960، وأصبحت تعرف بالمربع السحري.

4.2.1 مفهوم المربع السحري لكالدور: تم تصميم المربع السحري من طرف الاقتصادي الإنجليزي نيكولاس كالدور سنة 1960، والذي يسمح بتحقيق الأهداف الأربعة للسياسة الاقتصادية لبلد ما في آن واحد، ويسمى بالمربع السحري لأن تحقيق هذه الأهداف مجتمعة يعتبر من نسج الخيال والمربع السحري هو عبارة عن رسم تخطيطي رياضي القياس يحتوي على الأهداف الأربعة للسياسة الاقتصادية". (مسعودي، 2017، صفحة 2017)

4.2.2 الأهداف النهائية للسياسة النقدية: وتتمثل هذه الأهداف في ما يلي:

-النمو الاقتصادي: يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة التي تطرأ على مستوى الناتج الحقيقي لاقتصاد ما الناتجة عن الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية، وتسعى السياسة النقدية إلى تحقيق هذا الهدف، وطبقا لمربع كالدور يجب أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي 6% وبطبيعة الحال يجب أن يكون هذا المعدل أعلى من معدل النمو السكاني لنفس الفترة (محمد عبد العال، 2014، الصفحات 82-84).

-استقرار المستوى العام للأسعار: يعتبر التحكم في عرض النقود والائتمان بغرض تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار من أهم الأهداف النهائية التي تسعى السياسة النقدية إلى تحقيقها، حيث يؤدي الاستقرار في المستوى العام للأسعار إلى تهيئة المناخ الاقتصادي المحفز للاستثمار والإنتاج بالإضافة إلى الحد من التفاوت في توزيع الدخل وطبقا لمربع كالدور يجب أن يكون معدل التضخم 0% وهو ما يتفق مع رأي ميلتون بأن

تحقيق مستوى منخفض للتضخم مع هدف التشغيل الكامل، يتطلب أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط ما بين 5% و 6% سنويا بالإضافة إلى زيادة كمية المعروض النقدي بنفس النسبة إلى تجنب الاقتصاد التعرض للتقلبات الاقتصادية؛

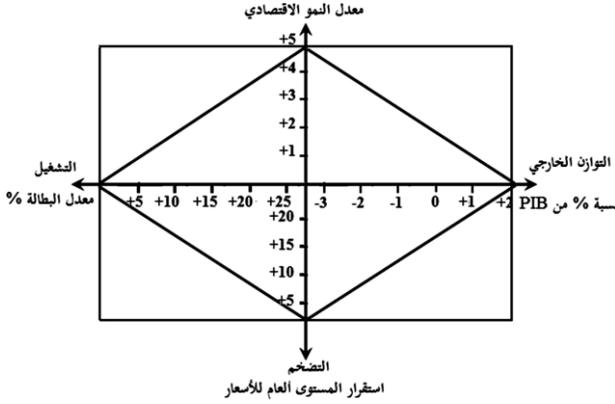
-البحث عن التشغيل الكامل: إن الحديث عن رفع معدلات التوظيف هو بعينه الحديث عن تخفيض معدل البطالة ويجدر التنويه هنا أن هذا المعدل لا يمكن تخفيضه إلى الصفر، لكن هناك اتفاق شبه واضح بين الاقتصاديين على أن تحقيق التوظيف الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة يحدث عندما لا يتعدى معدل البطالة (3% - 5%) سنويا حسب الظروف الاقتصادية للدولة وهو ما يسمى المعدل الطبيعي للبطالة؛

-التحكم في التضخم: الذي يعبر عنه بالارتفاع المستمر والمتواصل في الأسعار، يرى "كالدور" من الأفضل أن يتم الحصول على نسبة معدومة من التضخم أي 0%، حيث أن عدم التحكم فيه يؤدي إلى تشويه المؤشرات الاقتصادية المعتمدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية، وبالتالي فقدان الثقة من طرف الأعوان الاقتصاديين في السياسة الاقتصادية؛

-تحقيق التوازن الخارجي: والذي يتمثل في توازن ميزان المدفوعات إذ يعكس وضع ميزان المدفوعات موقع الاقتصاد الوطني اتجاه باقي الاقتصاديات، حيث يؤدي الاختلال في ميزان المدفوعات الذي يعبر في الغالب عن زيادة مديونية البلاد، مما يجعلها تعيش فوق إمكانياتها، أما الفائض فيعني العيش في مستوى معيشي أقل من إمكانيات هذه الدولة، ولذلك تسعى كل الدول إلى تحقيق التوازن في ميزان مدفوعاتها، ويعبر عن التوازن الخارجي بنسبة رصيد ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي. (مسعودي، 2017، صفحة 218)

والشكل الآتي يلخص الوضعية الاقتصادية لأي بلد عن طريق مربع كالدور السحري ذي الأربع مؤشرات وهي: معدل التضخم، معدل البطالة، معدل النمو، ورصيد ميزان المدفوعات.

شكل 1: (رسم توضيحي لمربع كالدور السحري)



المصدر: (هشام لبزة، محمد الهدي ضيف الله، 2017، ص 211)

وعليه وتبعاً لخصائص المربع، يمكننا قياس أثر السياسات الاقتصادية، وهذا يربط مجمل المحاور المكونة له مع بعضها البعض، فإذا كان معدل النمو الاقتصادي مرتفعاً وكان هناك استقرار في المستوى العام للأسعار، وكانت هناك بطالة منخفضة، بالإضافة إلى كون رصيد ميزان المدفوعات الخارجي موجبا، فإن واجهة المربع مهمة جدا وتؤدي بأمثلية سير الاقتصاد الوطني، وتبين مدى فعالية السياسة النقدية المتبعة من طرف السلطات ونجد في رؤوس محاور المربع "السحري" وضعية الأمتلية التالية:

- معدل النمو الاقتصادي في حدود 5% إلى 7%؛

- معدل الناتج المحلي الإجمالي تساوي 2%؛

- معدل البطالة يساوي 2% إلى 3%؛

- معدل التضخم يقارب الصفر.

ومن ثم فإن الوصل بين القمم الأربع يشكل المربع السحري لكالدور، بحيث كلما اتجهت هذه القمم إلى داخل المربع السحري على طول المحاور، أبح الوضع الاقتصادي أكثر صعوبة وبالتالي يمثل لنا لوضعية الاقتصادية للبلاد على امتداد سنوات مختلفة، من خلال امتداد قمم المربع واتساع مساحته. (لبزة وضيف الله، 2017، صفحة 203)

5.2 آلية عمل السياسة النقدية للتأثير على المتغيرات الأربعة لمربع كالدور السحري

من المعلوم أن السلطة النقدية لا تستطيع الوصول مباشرة إلى أهدافها النهائية، لكن يمكنها التأثير على النشاط الاقتصادي، من خلال وسائل انتقال السياسة النقدية لمباشرة الهدف المراد تحقيقه، وهي تسمى بالأهداف الوسيطة، التي تعتبر حلقة وصل بين الهدف التشغيلية والأهداف النهائية، حيث يتضح أنها أكثر المتغيرات تأثراً بالأهداف التشغيلية (الأولية) وأكثرها تأثيراً في الأهداف النهائية للسياسة النقدية، ويمكن استعراض تلك الأهداف فيما يلي:

1.5.2 الأهداف الوسيطة:

يستهدف البنك المركزي مجموعة من المتغيرات تقع بين أدواته وتحقيق أهداف تسمى بالأهداف الوسيطة. (حسين، 2012، صفحة 39) وتمثل هذه الأهداف في ما يلي:

-معدلات الفائدة: يعتبر معدل الفائدة من المحددات الأساسية لسلوك المؤسسات والأفراد، فأسعار الفائدة المرتفعة جدا تعطل الاستهلاك والاستثمار، وتسعى السلطات النقدية أحيانا إلى اتخاذ الوصول إلى معدل فائدة حقيقي هدفا وسيطا للسياسة النقدية، إلا أن هذا الهدف يطرح مشاكل عديدة من بينها طبيعة العلاقة بين معدلات الفائدة طويلة أو قصيرة المدى والنقد، واستهداف سعر الفائدة يجعل السلطة النقدية تقع في مشكل فيكون أسعار الفائدة تتضمن عنصر التوقعات التضخمية في سعر الفائدة وهو ما يعقد دلالة أسعار الفائدة الحقيقية مما يفقدها أهميتها كمؤشر، وكذلك التغيرات في سعر الفائدة لا تعكس الواقع جهود السياسة النقدية وحدها و إنما أيضا عوامل السوق لأن معدلات الفائدة تتجه نحو الارتفاع أو الانخفاض تبعا للوضع التي يمر بها الاقتصاد. (إبرير، 2008، صفحة 39)

-سعر الصرف: يعتبر سعر صرف النقد مؤشرا نموذجيا لمعرفة الأوضاع الاقتصادية لبلد ما، وذلك بالحفاظ على استقراره عند مستوى قريب من مستوى تكافؤ القدرات الشرائية، كما أن التدخل الهادف والمقصود إلى خفض سعر صرف العملة اتجاه العملات الأخرى بغير تشجيع الصادرات، ورفع سعر صرف العملة يؤدي إلى تخفيض الأسعار عند

الاستيراد ويرفع من القدرة الشرائية للعملة، ما يمكنه من التقليل من حدة التضخم وهذا ما يتطابق مع الهدف النهائي للسياسة النقدية. (صاري، 2012، صفحة 11)

-**المجمعات النقدية:** هي مؤشرات إحصائية لقياس كمية النقود المتداولة، وتعكس قدرة الأعدان الماليين المقيمين على، وعدد المجمعات النقدية على صلة وثيقة بطبيعة الاقتصاد ودرجة تطور الخدمات المصرفية والمالية، فالنقديون يرون بأنه عندما يكون معدل نمو الكتلة النقدية قريبا من معدل نمو الاقتصاد الوطني، هذا يمثل هدف مرغوب فيه للسلطات النقدية، كما يرون أنه عندما يكون معدل نمو الكتلة النقدية يتراوح ما بين 3% و5% هو أفضل وسيط لإحداث التوازن والاستقرار الاقتصادي بسبب الوائد الي يحققها، وتتكون الكتلة النقدية من مستويات عدة وعموما هي ثلاثة ويمكن أن تكون أكثر خاصة في الدول المطورة نظرا لتغير سرعة تداول النقد والابتكارات المالية والمصرفية. (معيزي، 2008، صفحة 88)

2.5.2. الأهداف الأولية: نظرا لتنوع الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية استلزم الأمر تحديد أهداف عملية وهي متغيرا نقدية للسلطات النقدية الوصول إليها بصفة جيدة باستخدام أدوات في حوزتها، هذه الأهداف العملية تسمى بالأهداف الأولية وهي عبارة عن متغيرات تستخدم للتأثير على الأهداف الوسيطة وتتكون من مجموعتين الأولى تسمى بمجاميع الاحتياطي وتتضمن القاعدة النقدية ومجموع احتياطي البنوك واحتياطي الودائع الخاصة أما المجموعة الثانية فتسمى بأحوال سوق النقد، مثل معدل الفائدة على السندات الحكومية ومعدل الفائدة على الأرصدة المركزية وهو سعر الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة بين البنوك. (كشيتي، 2012، صفحة 24)

3. الوضع النقدي للجزائر خلال الفترة 2010-2019

سيتم التطرق في هذا المحور إلى تطور مكونات الكتلة النقدية ومقابلاتها بالإضافة إلى الأدوات الطبقة من طرف بنك الجزائر خلال هذه الفترة.

3.1 مكونات الكتلة النقدية وتطورها في الجزائر خلال الفترة 2010-2019:

تتكون الكتلة النقدية في الجزائر من النقود القانونية والنقود الكتابية والتي تشمل الودائع تحت الطلب لدى البنوك ولدى الخزينة العمومية ومراكز البريد بالإضافة إلى أشباه النقود والتي تتمثل في الودائع طويلة الأجل لدى البنوك لتشكل كل هذه المكونات المجمع النقدي M2 هذا الأخير الذي يمثل الكتلة النقدية في الجزائر. (بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2012، صفحة 172)

جدول 1: (تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2010-2019)

الوحدة: مليار دينار

السنوات	صافي الموجودات الخارجية	قروض إلى الدولة	قروض إلى الاقتصاد
2010	12005.6	-4919.3	3 268,1
2011	13880.6	-5458.4	3727.5
2012	14932.7	-5712.2	4 287,6
2013	15267.2	-5646.7	5156
2014	15824.5	-4487.9	6504.6
2015	15522.5	-2156.4	7277.2
2016	12694.2	-870.1	7909.9
2017	11320.8	1967.4	880.0
2018	9572.4	3857.8	9 976,3
2019	7971.2	6660.0	10780.3

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- (بنك الجزائر؛ التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر؛ 2013؛ ص 223).
- (بنك الجزائر؛ التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر؛ 2016؛ ص 155).
- (بنك الجزائر؛ التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر؛ 2018؛ ص 159).
- (بنك الجزائر؛ النشرة الإحصائية الثلاثية؛ 2019؛ ص 11).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المجمع النقدي M2 عرف نموا كبيرا من سنة لأخرى للفترة الممتدة من 2010 إلى 2019، حيث ارتفع المجمع النقدي M2 بـ 10.9% فقط مقابل 19.91% بموجب سنة 2011 ما يوافق الوتيرة الأقل ارتفاعا للسنوات السابقة، أما بالنسبة للعملة النقدية فقد تواصل الميل التصاعدي لنسبة العملة النقدية إلى M2

لتصل إلى 26.8% في نهاية الفترة، أما بالنسبة للنقود الكتابية فقد سجلت الودائع تحت الطلب المجمعة من طرف المصارف انخفاضا بنسبة 4% وذلك راجع إلى التقلص القوي المتعلق بقطاع المحروقات، في المقابل عرف ودائع الأسر زيادة هامة قدرت بـ 12.3% في سنة 2012 مقابل 10.4 في نهاية 2011 وفيما يخص حصة التداول النقدي هي الأخرى ارتفعت بصفة طفيفة مقارنة بالسنة الماضية ويعود ذلك إلى ظاهرة توسع السوق الموازية و/أو الاكتناز، وهو ما يمثل عاملا مستقلا لاقتطاع السيولة من النظام المصرفي، أما بالنسبة لسنة 2013 فقد ارتفعت الكتلة النقدية بمفهوم M2 خارج وودائع قطاع المحروقات بوتيرة شبه متساوية مقارنة بـ M 2 بمفهومها الواسع وهذا بسبب تراجع دور موارد قطاع المحروقات ضمن وسائل تدخل المصارف، أما فيما يخص ودائع بالعملة الصعبة فقد ارتفعت بنسبة 11.95% (7.15% في 2012) مما أدى إلى ارتفاع مجتمع شبه النقود بوتيرة أعلى من وتيرة الكتلة النقدية M2 أما فيما يخص التداول النقدي فقد بقيت قيمتهم مستقرة إلى M2 في نهاية 2013 وهذا راجع إلى استقرار طلب الادخار المالي وتحصيلات الأسر، وفي سنة 2015 عرفت الكتلة النقدية M2 نموا ضعيفا قدر بـ 0.13% وهذا راجع جزئيا إلى الانخفاض الحاد في ودائع قطاع المحروقات، أما في سنة 2016 فقد قدر نمو الكتلة النقدية M2 بـ 0.79% ويكمن مصدر هذا الانخفاض في ودائع القطاعات خارج المحروقات بينما ارتفعت ودائع قطاع المحروقات بنسبة 2.6%، أما فيما يخص المجمع النقدي M1 فقد سجل ارتفاعا قدره 1.6% ويرجع ذلك إلى ارتفاع التداول النقد الورقي 9.5% والودائع لدى مركز الصكوك البريدية 7.4%، ومن جهة أخرى فقد انخفضت السيولة شبه النقدية (الودائع لأجل) ، وحسب القطاع القانوني يرتبط التقلص في الودائع تحت الطلب على مستوى المصارف المقدر بـ 4.2% بالتقلص في الودائع تحت الطلب للمؤسسات العمومية-8.4%، وتشير تطورات المجاميع النقدية إلى أن مصدر تراجع الودائع على مستوى المصارف يكمن في تقلص الودائع في قطاعات خارج المحروقات خصوصا ودائع المؤسسات العمومية، كما تشير أيضا إلى استمرار الاتجاه التصاعدي لحصة النقود الورقية في M2 التي انتقلت من 26.7% في 2014 إلى 30% في 2015 ثم إلى 32.6% في نهاية ديسمبر 2016، أما بالنسبة للفترة الممتدة من 2017 إلى 2019 فقد عرفت الكتلة النقدية نموا كبيرا وذلك على غرار سنتي 2015-2016 أين لم تعرف لكتلة النقدية تزايدا سوى بـ 0.1% و 0.8% على التوالي،

حيث نمت الأرصدة النقدية والشبه النقدية بـ 8.3% في سنة 2017 مجرة بالارتفاع القوي للودائع تحت الطلب على مستوى المصارف ويعود هذا بنسبة تقارب 65% إلى ودائع الشركة الوطنية للمحروقات والتي استقادت في أواخر 2017، من تسديد جزء من مستحقاتها على الخزينة العمومية (452 مليار دينار) وانعكس الارتفاع القوي للودائع تحت الطلب على مستوى المصارف بازدياد المجمع النقدي M1 بما يقارب 9%، أما الودائع لدى الخزينة العمومية فقد عرفت مرة أخرى تسارعا في تراجعها خلال هذه الفترة، ويعود سبب تراجع مبالغ النقود الورقية بجعل توطين عمليات استيراد السلع لغرض بيعها على حالها بتكوين مؤونة (120%) من طرف المستورد لدى بنكه الموطن.

2.3 تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2010-2019:

تمثل مقابلات الكتلة النقدية الغطاء الذي على أساسه يتم إصدار النقد، وتعرف بأنها "مجموعة من الديون العائدة لمصدري النقدي التي تكون سببا للكتلة النقدية" وفي الجدول أدناه تطور العناصر التي يعتمد عليها كغطاء للإصدار النقدي في الجزائر.

جدول 2: (تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2010-2019)

الوحدة: مليار دينار

السنوات	صافي الموجودات الخارجية	قروض إلى الدولة	قروض إلى الاقتصاد
2010	12005.6	-4919.3	3 268,1
2011	13880.6	-5458.4	3727.5
2012	14932.7	-5712.2	4 287,6
2013	15267.2	-5646.7	5156
2014	15824.5	-4487.9	6504.6
2015	15522.5	-2156.4	7277.2
2016	12694.2	-870.1	7909.9
2017	11320.8	1967.4	880.0
2018	9572.4	3857.8	9 976,3
2019	7971.2	6660.0	10780.3

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

(بنك الجزائر؛ التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر؛ 2013؛ ص 229).

- (بنك الجزائر؛ التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر؛ 2016؛ ص 155).
- (بنك الجزائر؛ التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر؛ 2018؛ ص 159).
- (بنك الجزائر؛ النشرة الإحصائية الثلاثية؛ 2019؛ ص 11).

استقراءً للجدول أعلاه نتبين ما يلي:

- بالنسبة لـصافي الموجودات الخارجية: تميزت الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014 بارتفاع ملحوظ لـصافي الموجودات الخارجية ضمن الوضعية النقدية المجمعة إذ انتقلت قيمته من 12005.6 مليار دينار سنة 2010 ليصل سنة 2014 إلى 15824.5 مليار دينار حيث برز من جديد كمصدر مهم للنمو النقدي بالمفهوم M2 وهذا بعد الصدمة الخارجية لسنة 2009، ويعود هذا الارتفاع إلى تراكم احتياطي الصرف الناتج عن ارتفاع إيرادات المحروقات بسبب الارتفاع الهائل الذي عرفته أسعار المحروقات أما سنة 2015 فقد شهدت صافي الموجودات الخارجية لبنك الجزائر انخفاض في قيمتها حيث تقلصت بنسبة 15.5% مقابل 10.9% في 2017 ويفسر هذا التقلص الحادث في هذه الفترة أساساً بانخفاض سعر صرف الدينار مقابل الدولار.

- بالنسبة للقروض المقدمة للاقتصاد: شهدت ارتفاعاً مستمراً خلال الفترة 2010-2019 حيث تزايدت هذه القروض بصفة قوية في سنة 2011 بمعدل 19.98 وهذا ما وضع الجزائر في مجموعة البلدان الناشئة ذات النمو السريع للقروض دون أن تلجأ الجزائر إلى مصادر تمويل خارجية وبلغت القروض المصرفية الموجهة للاقتصاد سنة 2013 5156.30 مليار دينار مقابل 4287.64 مليار دينار سنة 2012 ما يترجم تحسن هيكل وشروط التمويل، ترابطاً مع التدابير التسهيلية المتخذة سنة 2013 والتي جعلت تدابير دعم الدولة أكثر فعالية في إطار تشجيع تطور القروض السليمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحفيز النمو الاقتصادي كما عرفت كامل فترة الدراسة ارتفاعاً مستمراً من سنة لأخرى حيث تزايدت بـ 12.4% سنة 2018 مقابل 12.3% سنة 2017 ويرجع هذا النمو إلى السيولة الفائضة بالبنوك نتيجة تحسن الوضع المالي بسبب ارتفاع أسعار النفط والتي ساعدتها على زيادة حجم القروض بالإضافة إلى التسهيلات الائتمانية

التي اعتمدها البنوك لتمويل المشاريع الاقتصادية أو القروض الاستهلاكية التي شهدت ارتفاعا محسوسا مؤخرا.

-بالنسبة للقروض الموجهة للدولة: تميزت الفترة الممتدة من 2010 إلى 2015 بحدوث تقلص كبير في القروض المقدمة للدولة مقابل الكتلة النقدية، ويرجع ذلك إلى الانخفاض التدريجي لمديونية الخزينة حيث تحولت الخزينة من مدين إلى دائن لدى البنك المركزي وهذا ما يفسر القيم السالبة في الجدول حيث ساعد إنعاش أسعار النفط خلال هذه الفترة تحسن وضع الخزينة العمومية الأمر الذي جعلها تقوم بتسديد كافة ديونها لدى البنك المركزي أما الفترة الممتدة من 2016 إلى 2019 أصبحت فيها الدولة مدينا تجاه النظام المصرفي، حيث عرفت قروض النظام المصرفي الموجهة للدولة ارتفاعا وصل إلى 2115.3+ سنة 2016 واستمرت القروض الموجهة للدولة في الارتفاع تحت أثر تزايد مستحقات بنك الجزائر التي انتقلت من 1967.4 مليار دينار في نهاية 2017 إلى 3857.8 مليار دينار في نهاية 2018 وذلك في إطار التمويل النقدي بموجب المادة 45 مكرر من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم ضمن هذا المبلغ الأخير حيث خصصت 900 مليار دينار لتغطية الاحتياجات التمويلية للخزينة العمومية خلال هذه الفترة، وخصص مبلغ 2471.2 مليار دينار لتمويل كل من الدين العمومي الداخلي والصندوق الوطني للاستثمار.

3.3 أدوات السياسة النقدية المطبقة من طرف بنك الجزائر خلال الفترة 2010-2019

عرفت الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014 اعتماد الجزائر مجموعة من الأدوات غير المباشرة لامتناس فائض السيولة والذي أصبح هيكليا وتتمثل هذه الأدوات في : أداة استرجاع السيولة لمدة 7 أيام، وهي أداة قائمة منذ أفريل 2002 (التعليمية رقم 02-2002 المؤرخة في 11 أفريل 2002) وأداة الاسترجاعات لمدة ثلاثة (3) أشهر المدخلة في أوت 2005 وتسهيلية الودائع المغلة للفائدة ابتداء من شهر جوان 2005 (التعليمية رقم 04-2005 المؤرخة في 14 جوان 2005) (بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2012)، وتميزت سنة 2013 بإدخال أداة جديدة تتمثل في استرجاعات لمدة ستة (06) أشهر وذلك ابتداء من جانفي، عرفت تدخلات بنك الجزائر في السوق النقدية

(استرجاعات السيولة لسبعة أيام، ثلاثة أشهر وستة أشهر)، فضلا عن هذه الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية والتي تساهم في امتصاص معظم فائض السيولة، تتمثل الأداة الثالثة النشطة للسياسة النقدية في الاحتياطات الإلزامية والتي أعيد تحديد إطارها العمليتي سنة 2004 وتلزم هذه الأداة المصارف بتشكيل ودائع لدى بنك الجزائر لتغطية مستوى الاحتياطات، على أساس معدل شهري (الفترة الممتدة من 15 من الشهر الجاري إلى 14 من الشهر الموالي) يحدد النظام رقم 04-01 المؤرخ في مارس 2004 المحدد لشروط تكوين الاحتياطات الإلزامية، أي المصارف، والمعدل الأقصى لهذه الاحتياطات والقاعدة التي تحسب عليها، أي. الودائع بالدينار، وفترة تكوين الاحتياطات والمكافأة المتعلقة بها وكذا العقوبة المطبقة في حالة عدم تكوين الاحتياطات الإلزامية التنظيمية أو في حالة تكوينها إلى حد غير كاف إضافة إلى ذلك، تشير المادة 18 من نفس النظام وفي إطار المبادئ المنصوص عليها أن بنك الجزائر يحدد كل ما اقتضى الأمر، الشروط العلية لتكوين الاحتياطات الإلزامية بموجب تعليمية؛

أما بالنسبة للفترة الممتدة من 2015-2019 قد حدث تغيير جذري في إدارة السياسة النقدية، حيث كانت تكمن إدارة السياسة النقدية منذ مدة طويلة في امتصاص فائض السيولة المصرفية من خلال أدوا الامتصاص وتسهيلات الودائع، (بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2013، الصفحات 148-149) ثم اتجهت ابتداء من شهر أوت 2016، نحو استعمال أدوات لضخ السيولة لضمان إعادة تمويل النظام المصرفي، (بنك الجزائر، لتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2016) وفي ظل هذه الظروف وبعد إعادة تفعيل عمليات إعادة الخصم في أوت 2016، لمدة محددة قام بنك الجزائر في مارس 2017، بإعادة إدراج عمليات السوق (السوق المفتوحة)، لضخ السيولة بتواريخ استحقاق مختلفة، مع جعل معدل الفائدة للعمليات لسبعة (7) أيام، القناة الرئيسية في إدارة السياسة النقدية، وابتداء من شهر نوفمبر من سنة 2017 توجه بنك الجزائر إلى التمويل غير التقليدي من خلال الشراء المباشر، لسندات الخزينة لتغطية حاجياتها من التمويل، ضمن أحكام المادة 45 مكرر من الأمر المتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم، إلى ارتفاع مستوى السيولة المصرفية بواقع 1380.6 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2017 (انخفض قائم إعادة التمويل إلى 4 مليار دينار في شهر نوفمبر) وحسب تطور السيولة المصرفية، يضع بنك الجزائر الأدوات المناسبة للسياسة النقدية لامتناس فوائض

السيولة المحتملة ذات الصلة بالتمويل غير التقليدي. (بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2017، صفحة 131)

4. تحليل أداء السياسة النقدية في الجزائر من خلال مربع كالدور السحري

تم الاعتماد في تقييم أداء السياسة النقدية من خلال حساب متوسط كل مؤشر أو متغير من متغيرات مربع كالدور.

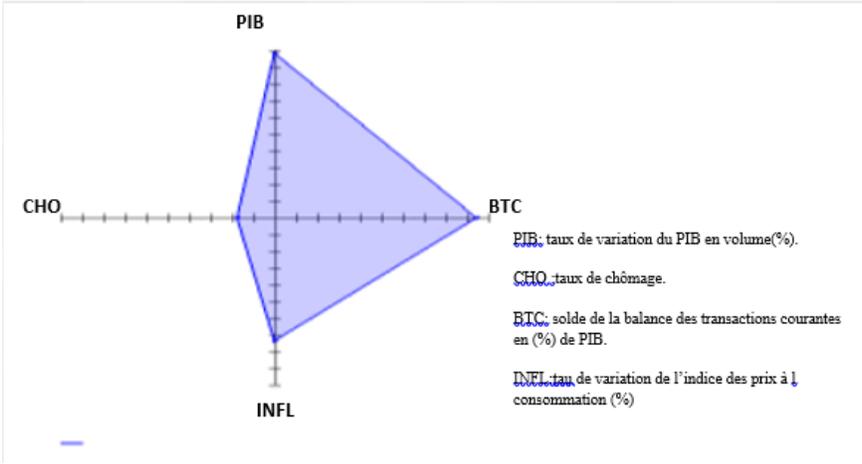
الجدول 3: (متغيرات مربع كالدور بالجزائر خلال الفترة 2010-2014)

السنوات	النمو الاقتصادي	معدل البطالة	معدل التضخم	رصيد ميزان المدفوعات
2010	3.6	10.0	3.91	15.32
2011	2.8	10.0	4.52	20.14
2012	3.3	11.0	8.89	12.06
2013	2.8	9.8	3.26	0.13
2014	3.5	10.6	2.92	-5.88
المجموع	16	51.4	23.5	41.77
المتوسط	3,2	10.28	4.7	8.35

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- (بنك الجزائر؛ التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر؛ 2010؛ ص 209، 2014، 218).
- (بنك الجزائر؛ التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر؛ 2011؛ ص 218، 223، 228).
- (بنك الجزائر؛ التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر؛ 2013؛ ص 218، 223، 228).
- (بنك الجزائر؛ التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر؛ 2016؛ ص 150، 155، 160).

الشكل 2: (تطبيق مربع كالدور بالجزائر للفترة 2010-2014)



المصدر: (من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول وتطبيقها في برنامج (Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor

من خلال شكل كالدور الذي يترجم حالة الاقتصاد الجزائري يتضح أن شكله من جهة معدل البطالة يتجه داخل المربع ما يفسر ارتفاع كبير في معدلات البطالة خلال هذه الفترة، والذي بلغ متوسطها 10.28% وهذا ما يتنافى مع القيمة 0% التي حددها كالدور، بالرغم من إتباع الجزائر سياسة نقدية توسعية خلال هذه الفترة والعمل على توفير مناصب شغل من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي إلا أن صيغ التوظيف من خلال هذا البرنامج لم تكن في مستويات التوظيف المالية الكلية بسبب طبيعة مناصب العمل المستحدثة والتي هي في الغالب مناصب مؤقتة ذات طابع اجتماعي لا تساند النمو ولا تساعد في خلق نشاطات حقيقية ودائمة وكذا عدم قدرة الاقتصاد الجزائري على النمو بأكثر من 5% سنويا حتى يمكن تسريع وتيرة التشغيل لكي ينجم عنه تخفيض معتبر ومتواصل للبطالة، ويمكن القول أن مشكل البطالة في الجزائر يظل المشكل رقم واحد بسبب مخزون البطالة والوافدين إلى سوق العمل سنويا، ويمكن القول أن السياسة النقدية خلال هذه الفترة استطاعت التخفيض من معدلات البطالة ولكن ليس بمستوى الوصول إلى القيمة المثلى، أما بالنسبة لرصيد ميزان المدفوعات يلاحظ أنه موجب حيث قدر متوسط هذه الفترة بـ 8.35% وهذا يتماشى مع مبدأ كالدور فيما يخص التوازن الخارجي الذي اشترط أن يكون 0% أو موجبا ويرجع السبب في ذلك إلى الزيادة في العائدات النفطية

التي تعتبر السبب الرئيسي في حالة ميزان المدفوعات الجزائري مما يدل على عدم استقرار ميزان المدفوعات و اعتماده على التغيرات التي تطرأ على أسعار المحروقات رغم ما يحققه من فوائض، بينما معدل التضخم يلاحظ أنه قدر متوسط هذه الفترة بـ 4.7% مقارنة بالمعدل المثالي لكالدور 0% لكن هذه المعدلات تعتبر منخفضة مقارنة بسنوات سابقة ويرجع هذا الانخفاض إلى قيام بنك الجزائر بتطبيق سياسة نقدية حذرة من خلال إدخال تقنية استرجاع السيولة بالإضافة إلى وضعه لسياسة نقدية تسمح بشكل دائم بامتصاص فائض السيولة الهيكلي في السوق النقدية سنويا، للإشارة فإن التضخم في الجزائر لا يفسر بعوامل نقدية فقط فإنه على العموم يرجع كذلك إلى التضخم الناشئ عن الإنفاق الحكومي، التضخم الناتج عن أسعار الواردات في المواد الغذائية وهو التضخم المستورد أما بالنسبة لشكل المربع من جهة النمو الاقتصادي نجد أنه قريب من الشكل المثالي حيث قدر متوسط معدل النمو خلال فترة الدراسة 3.8% وهي قريبة نوعا ما من القيمة المثلى والمقدرة بـ 5%. وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار المحروقات في السوق النفطية العالمية وبالرغم من التحسن الذي عرفه النمو الاقتصادي في الجزائر إلا أنه يبقى هشاً ولا يتم التعويل عليه كثيرا خصوصا في مجال التنمية والتشغيل وهذا بسبب الضعف الذي يعاني منه الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات، وفي الأخير يلاحظ أن السياسة النقدية للجزائر في هذه الفترة عملت جاهدة من أجل الوصول إلى أهداف السياسة الاقتصادية ولكن تبقى الأهداف الأربعة لمربع كالدور متأثرة بمتغيرات أخرى على غرار السياسة النقدية.

الجدول 4: (متغيرات مربع كالدور بالجزائر خلال الفترة 2015-2019)

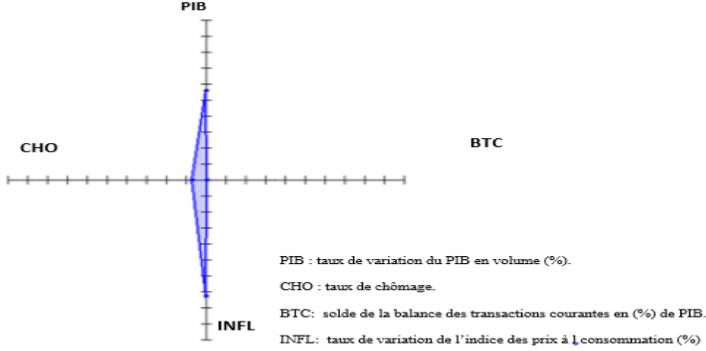
السنوات	النمو الاقتصادي	معدل البطالة	معدل التضخم	رصيد ميزان المدفوعات
2015	3.7	11.2	4.78	-27.53
2016	3.3	10.5	6.4	-26.03
2017	1.6	11.7	5.59	-21.76
2018	1.4	11.7	4.27	-15.82
2019	0.8	11.4	3.42	-3.25
المجموع	10.8	56.5	24.46	-94.39
المتوسط	2.16	11.3	4.89	-18.87

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على:

(بنك الجزائر؛ التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر؛ 2016؛ ص 150، 155، 160).

- (بنك الجزائر؛ التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر؛ 2017؛ ص143، 148، 153).
- (بنك الجزائر؛ التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر؛ 2018؛ ص154، 159، 164).

الشكل 3: (تطبيق مربع كالدور بالجزائر للفترة 2015-2019)



المصدر: (من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول وتطبيقها في برنامج:

(Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor.

من خلال شكل مربع كالدور بالجزائر يتضح أن الأداء الاقتصادي في تراجع من خلال انكماش شكل المربع في جهة اليمين مما يشير إلى تراجع في رصيد ميزان المدفوعات بسبب انخفاض أسعار المحروقات على الرغم من انتعاشها في سنة 2018 وتزامنا مع الزيادة في إيرادات الصادرات من المحروقات إلا أن عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات لا يزال مرتفعا جدا وترجع هذه العجوزات إلى المستوى المتدني نسبيا لأسعار النفط و إلى قلة الصادرات خارج المحروقات وكذا إلى المستوى المرتفع جدا للواردات وتم تمويل هذه العجوزات بشكل شبه حصري عن طريق السحب من احتياطات الصرف وهذا ما يفسر التآكل السريع لهذه الاحتياطات التي انخفض مخزونها بنسبة تقارب 60% بين نهاية سنة 2013 ونهاية سنة 2018، بالإضافة إلى انخفاض معدلات النمو وهذا ما يدل على هشاشة الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم خاصة بالنسبة لسنتي 2015 و 2016 تميزت بتسارع في التضخم بينما لم يرتفع توسع الكتلة النقدية M2 سوى بـ 0.13% و 0.79% على التوالي ويرجع هذا الارتفاع إلى الزيادة في الأسعار خاصة أسعار السلع الاستهلاكية غير الغذائية

كالسيارات حيث كان غير متناسبا مع المتغيرات الفعلية أو المتوقعة لبعض محددات التضخم لا سيما انخفاض سعر الصرف والجباية غير المباشرة على عكس ذلك في سنتي 2017 و 2018، كانت الانخفاضات بمعدلات سنوية للدينار مقابل الدولار والأورو والارتفاعات في أسعار المحروقات والطاقة وكذا تلك المتعلقة بمؤشرات القيم الوحودية عند الاستيراد والجباية غير المباشرة (الرسم على القيمة المضافة) بسيطة نسبيا أو معدومة ولا يمكن أن تكون مبررا للارتفاعات المفرطة في الأسعار المسجلة في 2015 و 2016 خاصة أسعار السلع الاستهلاكية غير الغذائية، أما بالنسبة لمعدلات البطالة فقد عرفت استقرار وهذا راجع إلى التحفيزات الضريبية والإدارية لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال آليات تمويل وتشغيل الشباب البطال ويرجع استقرار وارتفاع معدلا البطالة إلى الإجراءات المتخذة في إطار سياسة ترشيد النفقات وتجميد معظم المشاريع في قطاع البنية القاعدية.

5. خاتمة:

تعتبر السياسة النقدية من أهم الإجراءات اللازمة لتمكين السلطات النقدية من إدارة العرض النقدي وضبط السيولة بما يتوافق مع الأهداف الاقتصادية للدولة مستعينة في ذلك على مجموعة من أدواتها المباشرة وغير المباشرة، وتعد الجزائر من بين الدول التي اتخذت السياسة النقدية كأداة للإصلاح الاقتصادي، فعملت على تقوية الأطر التشريعية والرقابية من خلال اعتماد إصلاحات ذاتية وأخرى مدعمة أدت إلى تحقيق نتائج إيجابية على مستوى مؤشرات التوازن النقدي والتوازنات الكلية إلا أن هذه التوازنات الكلية هشّة وأن المؤشرات النقدية مضللة فالكثير من النتائج المحققة كانت مرتبطة بتحسين أسعار البترول، ولم تكن بسبب تحسين الأداء الاقتصادي و أن ما تحقق من نتائج لا يتعلق بجانب العرض الكلي، وهذا قد يطرح العديد من التساؤلات حول تلبية الطلب الكلي المحلي مستقبلا و آثاره السلبية على الأسعار والاستيراد وبالتالي على الوازن الخارجي من جهة، ومن جهة أخرى عن مستويا النمو الاقتصادي خارج المحروقات والتشغيل في المدى الطويل خاصة في ظل تدهور أسعار المحروقات.

• نتائج الدراسة:

- عملت إدارة السلطة النقدية خلال الفترة 2010-2014 على امتصاص فائض السيولة الناتجة عن الزيادة في حجم النفقات العامة، وبعد سنة 2016 تغير الوضع من امتصاص فائض السيولة إلى ضخ السيولة لضمان إعادة تمويل النظام المصرفي؛
- ارتفاع نسبة القروض المقدمة للاقتصاد وذلك راجع إلى ارتفاع في أسعار النفط وبالتالي تزايد نسبة السيولة في الاقتصاد خلال الفترة 2010-2014؛
- استحداث السلطات النقدية مجموعة من الأدوات غير المباشرة للتأثير على حجم M1 و M2 من بينها معدل إعادة الخصم، الاحتياطي القانوني، أداة استرجاع السيولة لسبعة أيام، الوديعة المغلة؛
- إن السياسة النقدية في الجزائر عملت على تنظيم السيولة المصرفية للحد من التضخم إلا أنه لا بد من تفعيل الجهاز الإنتاجي وجعله أكثر مرونة لمواجهة نمو الطلب الكلي والقضاء على ارتفاع الأسعار؛
- السياسة النقدية المطبقة في الجزائر خلال هذه الفترة لم تستطع الوصول إلى النسب المثلى للأهداف الأربعة لمربع كالدور إلا أنها عملت على التقليل من حدة معدلات البطالة في حين فشلت في التخفيض من معدلات التضخم.

• التوصيات:

- بناءً على النتائج المتوصل إليها في الجانب التحليلي يوصي بما يلي:
- العمل على تفعيل السوق النقدي من خلال جهاز مصرفي متماسك وقادر على توفير القنوات المناسبة لأدوا السياسة من أجل تحقيق الأهداف المسطرة؛
- لا بد من وجود سلطة نقدية أكثر صرامة تتمتع بالاستقلالية و الشفافية والدقة في اتخاذ القرارات المناسبة مع وجوب الاستقلالية في القرارات؛
- ضرورة إعطاء استقلالية أكثر للسلطات النقدية والمتمثلة في بنك الجزائر مما يعطي فعالية أكبر للسياسة النقدية حتى لا يكون تضارب في الأهداف المسطرة؛
- تعزيز قدرات بنك الجزائر على التنبؤ بالسيولة وإدارتها للسيطرة على ظروف السيولة وأسعار الفائدة.

6. قائمة المراجع:

- أحمد رمزي محمد عبد العال. (2014). العلاقة التبادلية بين معدلات الدولة وفاعلية السياسة النقدية (الإصدار الطبعة الأولى). القاهرة: المكتب العربي للمعارف.
- إسماعيل صاري. (2012). السياسة النقدية ودورها في دعم التنمية الاقتصادية مع الإشارة إلى حالة الجزائر 2000-2010 (أطروحة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس: المدينة.
- بن علي بلعزوز. محاضرات في النظريات والسياسات النقدية . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- تقرير بنك الجزائر . (2016). لتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر .
- تقرير بنك الجزائر . (2012). التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر .
- تقرير بنك الجزائر . (2013). التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر .
- تقرير بنك الجزائر . (2017). التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر .
- جمال بن دعاس. (2007). السياسة النقدية بين النظامين الإسلامي و الوضعي (الإصدار الطبعة الأولى). القبة القديمة: دار الخلدونية للنشر والوزيع.
- حسين كشيبي. (2012). إجراءات السياسة النقدية والمالية لتصحيح الإختلالات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر 2000-2009 (أطروحة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة لمسيطة.
- حمييد حسين. (2012). فعالية السياسة النقدية في ظل حرية حركة رؤوس الأموال الدولية- بالإشارة إلى حالة الجزائر-(أطروحة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المدينة: جامعة الدكتور يحي ارس.
- زكرياء مسعودي. (جوان، 2017). تقييم اداء برامج تعميق الإصلاحا الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السري دراسة للفترة 2001-2016. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية (العدد 06)، الصفحات 215-228.
- عبد الحميد عبد المطلب. (2013). السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي (الإصدار الأول). الإسكندرية: الدار الجامعية.
- عبد الرزاق بن عمرة. (2020). السياسة النقدية من خلال الانتقال والتأثير دراسة تحليلية قياسية (الإصدار الطبعة الأولى). عمان: ألفا للنشر.
- عبد الله خبابة. (2008). الاقتصاد المصرفي -النوك الالكترونية-التجارية- السياسة النقدية. الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

- عبد المجيد قدي. (2005). المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (الإصدار الطبعة الثانية). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- علي بن قدور، و محمد بيريير. (2018). السياسة النقدية والوازن الاقتصادي الكلي (الإصدار الأول). عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع.
- قويدر معيزي. (2008). فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة الجزائر.
- محمد إيريير. (2008). السياسة النقدية ومدى فعاليتها في ظل استقلالية السلطة النقدية-حالة الجزائر-(أطروحة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تلمسان: جامعة أبو بكر بلقايد.
- هشام لبزة، و محمد الهادي ضيف الله. (2017). أثر السياسة النقدية على متغيرات المربع السحري لكالدور دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2014). مجلة الباحث (العدد17)، الصفحات 201-214.